

**وثيقة رقم 169 :****مجلس حقوق الإنسان يعلن عن تشكيل اللجنة المعنية بالتحقيق في حادثة  
سفن أسطول الحرية<sup>169</sup>**

23 تموز/ يوليو 2010

أعلن مجلس حقوق الإنسان اليوم أسماء أعضاء اللجنة التي ستقوم بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الناجمة عن اعتداء إسرائيل على قافلة سفن أسطول الحرية المحملة بالمساعدات لغزة والتي أسفرت عن مصرع تسعة مدنيين.

وتتكون اللجنة من القاضي كارل هرسون من ترينداد وتوباغو وديسموند دو سيلفا من بريطانيا وشانتي ديريام من ماليزيا. ولم يتم بعد تحديد رئيس اللجنة.

ودعا رئيس مجلس حقوق الإنسان سفير تايلند لدى الأمم المتحدة في جنيف كل الأطراف إلى التعاون التام مع بعثة تقصي الحقائق، معرباً عن أمله في أن يساهم العمل في إحلال السلام والعدالة في المنطقة.

وأضاف "إن خبرة واستقلالية وحياد أعضاء اللجنة ستكسر لتوضيح الأحداث التي وقعت في ذلك اليوم ومشروعيتها".

وسيقوم الخبراء الثلاثة بوضع خطة لتحركاتهم والاتصال بكل الأطراف المعنية قبل السفر إلى المنطقة، ومن المتوقع أن ترفع اللجنة تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/ سبتمبر.

وكان المجلس قد أمر بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في الثاني من حزيران/ يونيه بعد ثلاثة أيام من قيام القوات الإسرائيلية باعتراض قافلة تتكون من ست سفن محملة بالمساعدات في المياه الدولية كانت متوجهة إلى غزة، وقتل جراء ذلك الاعتراض تسعة مدنيين وجرح عشرات آخرين.

**وثيقة رقم 170 :****البيان الختامي للمجلس الثوري لحركة فتح حول دعم الحركة لموقف  
محمود عباس من المفاوضات<sup>170</sup>**

23 تموز/ يوليو 2010

وفيما يلي نص البيان الختامي للدورة الرابعة للمجلس الثوري:

دورة الشهداء القادة حازم قمصية، ومحمد عودة، ورمضان البطة

عقد المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" دورته الرابعة، دورة الشهداء القادة حازم قمصية، ومحمد عودة، ورمضان البطة في الفترة ما بين 20-22 تموز 2010 في مقر الرئاسة برام الله، بحضور الأخ الرئيس محمود عباس، وأعضاء اللجنة المركزية.

واستمع المجلس باهتمام إلى كلمة الأخ الرئيس الذي استعرض فيها العملية السياسية منذ مؤتمر أنابولس حتى الآن وإلى العديد من القضايا الوطنية والتنظيمية.

وأكد المجلس دعمه الكامل ووقوف حركة فتح الصلب مع الأخ الرئيس بمواقفه الثابتة والحازمة فيما يتعلق بالمفاوضات المباشرة وضرورة تحقيق المبادئ الأساسية لهذه المفاوضات بوقف الاستيطان وتحديد مرجعية العملية السياسية استناداً للحقوق الوطنية الفلسطينية، وإعلان الإدارة الأميركية السابقة والاتحاد الأوروبي والقرارات الدولية فيما يتعلق بحدود الرابع من حزيران 1967 الدولة الفلسطينية التي تشمل القدس الشرقية والبحر الميت وغور الأردن والمنطقة الحرام وغزة.

وشدد المجلس على ضرورة مطالبة الإدارة الأميركية بإيضاح الموقع بشأن ذلك، وفوض المجلس الأخ الرئيس باتخاذ الخطوات الضرورية لحماية حقوق شعبنا الوطنية في تحركاته السياسية.

وثنى المواقف العربية الداعمة للموقف الفلسطيني ودعا لجنة المتابعة العربية في اجتماعها المقبل في التاسع والعشرين من الشهر الجاري إلى مواصلة دعمها وموقفها المشارك والمساند للموقف الفلسطيني، وطالب المجلس بضرورة استمرار تعزيز وتنسيق الموقف مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة دول عدم الانحياز والاتحاد الإفريقي ودول أميركا اللاتينية والاتحاد الأوروبي.

وثنى عالياً جولات الأخ الرئيس ولقاءاته الهامة في الولايات المتحدة الأميركية مع قوى الضغط اليهودية والصحافة الأميركية، وكذلك زيارته المفيدة لمختلف دول العام والإنجازات التي تحققت من هذه اللقاءات، وحيًا موقف الأخ الرئيس واستجابته لتوصية المجلس بضرورة الإسراع بإجراء التغيير الوزاري بما يحقق تعزيز دور الحكومة وتعزيز صمود شعبنا لمواجهة التحديات، وتعزيز دور حركة فتح في خدمة أبناء شعبنا والسهل على مصالحهم.

وأكد المجلس مساندته لموقف الرئيس فيما يتعلق باستعادة وحدة الوطن وإنهاء الانقلاب في غزة ودعمه لكل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف الوطني الكبير في مقدمتها ضرورة التوقيع على ورقة المصالحة المصرية، مع ضرورة استنهاض القواعد والأطر الحركية لمساندة موقف الرئيس في الساحات العربية والمحافل الدولية على جميع الأصعدة.

وناقش قضية تأجيل الانتخابات المحلية واستمع إلى رؤية وتحليل الأخ الرئيس بالخصوص وموقفه الحاسم بفصل الأعضاء الذين خرجوا عن الالتزام الحركي، وشدد على ضرورة استكمال شروط العضوية ودفع الاشتراكات وتعزيز الموارد المالية للحركة، واستمع إلى التقرير الموسع للجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية والذي تناول وجه القصور في الأداء الحركي وكيفية المعالجة على الصعد التنظيمية والإعلامية والثقافية والعلاقات مع الفصائل الوطنية.

وأوصى المجلس بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق واستخلاص العبر بكل ما يتعلق بالانتخابات المحلية بأقصى سرعة وتشكيل لجنة تحقيق في مختلف المحافظات لرصد المخالفات والخروقات التي حدثت لاتخاذ العقوبات اللازمة وفق النظام الداخلي.

وأعرب المجلس عن تقديره للتقرير الذي أعدته لجنة غزة، وتناول المخاطر التي تتهدد المشروع الوطني نتيجة استمرار الانقلاب، ومحاولات حماس خلق سلطة الأمر الواقع في توافق مصلي مع

إسرائيل، ووضع التقرير تصورات مستقبلية لمعالجة الوضع الشاذ، والعمل على استعادة وحدة الوطن مع التأكيد على مواصلة السلطة الوطنية تحمّل مسؤولياتها اتجاه الحياة اليومية لأبناء شعبنا في غزة وإنصاف موظفي السلطة الوطنية عسكريين ومدنيين، وأوصى المجلس بتشكيل لجنة عليا خاصة لمتابعة التقرير.

وتوقف المجلس أمام جهود المصالحة الوطنية وخاصة في أعقاب التصريحات الإسرائيلية الأخيرة التي أوضحت بجلاء استراتيجية الاحتلال منذ الانسحاب الأحادي من قطاع غزة 2005، وما تبع ذلك من أحداث هادفة إلى فصل القطاع عن الضفة الغربية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية وخاصة الانقلاب الدموي الذي نفذته حركة حماس في غزة رغم إقرار المجتمع الدولي بضرورة التواصل الجغرافي وما أكدته اتفاقات أوسلو على الوحدة الترابية.

وعبر عن دعمه لجهود الأخ الرئيس والسلطة الوطنية لرفع الحصار الظالم عن قطاع غزة وفتح المعابر جميعها لإفشال المخطط الإسرائيلي بإلقاء مسؤولية قطاع غزة على جمهورية مصر العربية الشقيقة التي ثمن المجلس دورها الحريص على وحدة التراب والشعب الفلسطيني.

وأدان المجلس الثوري بشدة ممارسات حركة حماس في القطاع ومنعها للمرة الثانية أعضاء المجلس الثوري من الخروج إلى الضفة للمشاركة في اجتماعات المجلس ومصادرة هويات وجوازات سفر أبناء الحركة وأعضاء المؤتمر العام السادس ومنعهم من السفر خارج البلاد واستمرار نهج الاعتقالات والاستدعاءات الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة حول هذه الممارسات.

ووقف أمام المخاطر التي تتعرض لها مدينة القدس، وثن دور الأخ الرئيس ووقوفه الداعم إلى جانب نواب القدس خلال محاولة إسرائيل ترحيلهم، واستعرض المجلس الموقف العربي من قضية دعم القدس مطالباً الجامعة العربية بتنفيذ قرار القمة العربية بدعم القدس بـ 500 مليون دولار كما استعرض المجلس أوضاع شعبنا في مخيمات لبنان، متمنياً أن يحفظ الله لبنان وشعبه ووحدته.

وحيا المجلس الثوري صمود الأسرى في سجون الاحتلال واستعرض ما وصله من رسائل، وأكد على ضرورة توفير احتياجاتهم وتلبية مطالبهم من قبل جهات الاختصاص من أجل دعم صمودهم ووقفهم الصلبة في وجه محاولات كسر إرادتهم مكرراً موقفه من ضرورة وأهمية وضع قضيتهم على سلم الأولويات، وأن لا حل سياسياً دون الإفراج الشامل عن الأسرى.

كما وجه المجلس تحية إكبار واعتزاز لأبناء حركة فتح ولكل المناضلين القابعين في سجون حركة حماس في غزة، ودعا لجان حقوق الإنسان إلى التدخل لإنقاذ حياتهم.

وناقش المجلس مطالب المتقاعدين العسكريين، وأوصى بضرورة متابعة تنفيذ توصيات المجلس السابقة وخاصة فيما يتعلق بمساواة رواتب المتقاعدين وحقوقهم في الداخل والخارج وضرورة الإسراع بصرف مكافأة نهاية الخدمة.

واعتمد المجلس اقتراح الأخ الرئيس بضرورة وأهمية وجود المجلس العام "الكونفرانس" كمرجعية حركية تدعى عند الضرورة القصوى، وتقرر أن تقوم اللجنة المركزية بوضع اللوائح الخاصة بذلك وعرضها على المجلس الثوري.

وصادق المجلس الثوري على تنسيب ثلاثة أعضاء جدد للمجلس على أن يتم استكمال الأعضاء الآخرين لاحقاً استناداً للنظام الداخلي، وفوض اللجنة المركزية وأمانة سر المجلس تحديد أعضاء المجلس الاستشاري، كما اتخذ المجلس العديد من القرارات والتوصيات الخاصة بالوضع الداخلي وخاصة فيما يتعلق بالقرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العام السادس ودورات المجلس الثوري السابقة في إطار تقييم الوضع الحركي بعد مرور عام على انعقاد المؤتمر العام السادس.

وأشاد المجلس بدور المؤسسة الأمنية وقادتها وجهودهم المتواصلة في الحفاظ على الأمن والاستقرار لخدمة أبناء شعبهم.

وفي الختام هنا المجلس الثوري الطلبة الناجحين في امتحان الثانوية العامة وأبناء شعبنا في الضفة والقطاع في هذه المناسبة، متمنياً لهم النجاح والتقدم المستمر.

## وثيقة رقم 171 :

### بيان صادر عن وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية حول اعتداءات المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني<sup>171</sup>

27 تموز/ يوليو 2010

يوصل المستوطنون تصعيد اعتداءاتهم الإجرامية وإرهابهم ضد شعبنا وممتلكاته ومنازله وأرضه، ويدمرون كل ما تقع عليه أيديهم من مظاهر الوجود الوطني والإنساني للشعب الفلسطيني، حيث قامت عصابات المستوطنين وبحمائية جيش الاحتلال الإسرائيلي في الآونة الأخيرة بما يلي:

1. هاجمت عصابات المستوطنين أمس وضمن إرهاب ممنهج، عدة قرى جنوب مدينة نابلس، وأشعلت النيران في حقول ومزارع المواطنين في قرية بورين أكثر من مرة خلال ساعات النهار، كما قامت بإغلاق مدخل القرية الرئيسي بالصخور والإطارات المشتعلة، وإطلاق النار باتجاه منازل المواطنين.

2. الهجوم على قرى أخرى مثل حوارة وغيرها، حيث قام جيش الاحتلال بإغلاق حاجز حوارة ومعاقبة المواطنين الفلسطينيين على تصرفات المستوطنين بدلا من معاقبة المستوطنين على تصرفاتهم، عبر إجبار الفلسطينيين على السير بسيارتهم في طرق وعرة وجبلية.

3. التعامل الهمجي مع مسيرات التضامن الدولي ضد الجدار ومصادرة الأراضي، واستهداف القرى التي تقوم بهذه المسيرات الأسبوعية، كما حدث في كل من بيت أمر/ الخليل، والنبي صالح شمال غرب رام الله، حيث قاموا بأعمال تخريبية وهاجموا منازل المواطنين ونشروا جواً من الرعب بينهم.

4. قام المستوطنون برشق عشرات المركبات الفلسطينية بالحجارة قرب نابلس، مما أدى إلى تحطم زجاجها، واقتحمت عصاباتهم مقام النبي يوسف في الجزء الشرقي من مدينة نابلس بحماية قوة كبيرة من الجيش الإسرائيلي.